الصباح الاقتصادية 12

العدد 3528 - السنة الثانية عشرة
الأحد 27 ربيع الأول 1441 - الموافق 24 نوفمبر 2019
Sunday 24 November 2019 - No.3528 - 12 th Year

بنسبة نمو 4.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي

«الشال»: 1.635 مليار دينار..صافي أرباح 163 شركة مدرجة بالبورصة خلال تسعة أشهر

■ كلما ارتفعت معدلات النمو ساهم ذلك في خلق فرص العمل والحفاظ على المجتمع من شرور البطالة

البيان	٢٠١٥/٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	التغير		٢٠١٨/٩/٣٠ (ألف دينار كويتي)	
		القيمة	%		
مجموع الموجودات	2,431,332	553,689	%37.9	2,977,021	▲
مجموع المطلوبات	2,059,572	252,678	%14.0	1,806,894	▲
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	277,199	9,366	%3.5	287,624	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	31,793	2,365	%4.4	49,628	▲
مجموع المصروفات التشغيلية	29,618	2,409	%8.9	27,209	▲
المخصصات	8,881	2,344	%41.1	6,537	▼
الضرائب	574	145	%20.2	719	▼
صافي الربح	12,939	1,641-	%11.0	11,583	▼
المؤشرات					
***العائد على معدل الموجودات	%0.7			%0.6	▼
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%4.8			%4.2	▼
***العائد على معدل رأس المال	%26.3			%20.0	▼
ربحية السهم الواحد (فلس)	13.18	2.76	%17.3	15.94	▼
القيمة الدفترية للسهم	111	11	%13.9	122	▲
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	15.4			11.2	
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.8			0.9	

المؤشرات المالية المنتهية في 30 سبتمبر لبنك الكويت الدولي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الاسبوعي أن هناك خلاف مشروع ومفيد حول تعريف الربا، طرفه الأول جمهور علماء الشريعة الإسلامية الذين ينظرون إلى الفائدة على أنها ربا بالمطلق، وطرفه الثاني اقتصاديون يحررون الفائدة حتى مستوى معين من الربا، وتحريرها مرتبط بعوامل ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومبرر تناول الموضوع في هذا التوقيت في تقريرنا هو تلك الزوبعة التي اثيرت حول الإكتتاب في اسهم شركة «شمال الزور الأولى» وشركة «بورصة الكويت»، ورأينا انه من الأفضل إبداء رأي بعد هدوء الخواطر التي اثارتها، فالأصل هو البحث عن المخارج وليس الإصطفاف العاطفي.

من وجهة نظر إقتصادية، الفائدة بالمطلق ليست ربا بالإختلاف البيئة والغرض في زمن تحريمها عن زمننا الحاضر، وهناك عوامل لابد من أخذها في الإعتبار عند الحكم على حد الفائدة الأقصى، قبل تحولها إلى ربا، فإلى جانب ضرورة قياس المنافع والتكاليف الناتجة عن توظيف الأموال وهي الفاصل ما بين التحريم والإباحة لابد من النظر إلى عوامل قياس أخرى، فالنقود في زمننا الحاضر هي وسيط للتبادل، وقيمتها تتأثر بالتضخم الذي يطال السلع والخدمات التي تسعر بها، فإن إفترض فرداً 100 دينار كويتي من فرد آخر لمدة ستة، وإستعادة 100 دينار كويتي عند إنقضائها، والـ 100 دينار كويتي بعد ستة لا تشتري سوى 95% مما كانت تشتريه عند إقراضها، يصبح المقترض قد تقاضى فائدة هي بحكم الربا، وعليه، فالتضخم عامل يحدد مستوى الفائدة من دون ربا سالب، بينما في القديم كانت المعادن بالمعادن والغلات بالغلات، وهناك أيضاً عامل المنافسة، فإن أصبحت بيوت الإقراض كثيرة، تحكمها رقابة، فهي لا تستطيع فرض إرادتها أو مستوى فائدتها على المقترض، ولكي تستمر، لا تستطيع سوى فرض تكلفة الأموال عليها، أو العائد الذي تمنحه للمودع والقريب من معدلات التضخم، زائدا تكلفة إدارتها وهامش ربح معلوم لمساهميها.

ويبقى الأهم، وهو علاقة الفائدة بالنمو الاقتصادي، وتمويل النمو الاقتصادي يتطلب حشد الأموال من الداخل والخارج لتمويل مشروعات التنمية، وكلما ارتفعت معدلات النمو كلما عنى ذلك خلق فرص العمل والحفاظ على المجتمع من شرور البطالة. والأموال تتبع العائد التنافسي في أي مكان في العالم، مشروطا بإستقرار وإزدهار البلد، وتحقق تلك المنافع يجعل حدود الفائدة المباحة مرنة، لأن الضرر من عدم المنافسة عليها أكبر بكثير من دفع تكلفتها، وهو تعرض البلد لمخاطر سياسية واجتماعية. ويشير تقرير حديث لوضع الاقتصاد العالمي الإسلامي State of the Global Islamic Economy Report 2020/2019، إلى أن حجم سوق السلع الإسلامية في عام 2018 بلغ نحو 2.2 تريليون دولار أمريكي، ومقدر له انه يحقق نمو مركب بحدود 6.2% ليبلغ نحو 3.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024، وان حجم الأصول المالية الإسلامية بلغ في نفس العام 2.5 تريليون دولار أمريكي، كما يذكر التقرير بان الاستثمار في شركات منتجات سلع وخدمات إسلامية بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مرتفعا بنحو 399%، نصيب شركات منتجات الحلال منها نحو 54%، ونحو 42% من شركات الخدمات المالية. وفي الحقلين السلعي والخدمي، لازال نصيب المنتج الإسلامي ضئيل ولا يتناسب مع نصيب المسلمين من سكان العالم أو اقتصاده، ومصدر معظم النمو في الإنتاج السلعي الإسلامي إما في دول غير إسلامية تنتج للمسلمين، أو دول إسلامية تأخذ بالتعريف المرن للربا، مثل ماليزيا وتركيا ودبي، ذلك بحجب الكثير من منافع النمو عن تلك الدول التي تأخذ بالتعريف الضيق للربا.

ورغم الإختلاف الجوهري بين نهج الدياثتين، تشابهتا في تعريف مفهوم الربا، بشكل عام، والخلاف حول الربا بمعناه الضيق والمرن كان تجربة مرت فيها أوروبا في عصورها الوسطى إبان تخلفها عندما كانت الكنيسة مصدر معظم السلطات، حينها قاومت الكنيسة مبدأ نشوء الصيرفة التقليدية على يد عائلة «مديتشي» في فلورنسا المدينة الدولة في القرن الرابع عشر، فالوضع لديهم حينها كان مبرراً عندما كانت بنوك الطاولات -التخت- المنتشرة في الأسواق تجول بمندوبيها للبحث عن اشد الناس حاجة لتفرض عليه شروطها كما الحال في صدر الإسلام، وقدر مستوى الفائدة حينها في إحدى المدن البلجيكية «Bruges» بمعدل 43.5% ترتفع إلى 60% في مدن أوروبية أخرى. ولكن القرن الرابع عشر والخامس عشر ارتقى بتلك الصرفية إلى بنوك كبرى تتنافس عبر الحدود لتمويل مشروعات عصر النهضة الأوروبية، ولم يشفع ذلك النجاح الباهر، إذ إحتاج «كوسيمو مديتشي» ابرز شخوص العائلة المصرفية في آخر أيامه إلى طلب صك غفران من «البابا» يحرر روحه ويحميه من مصير محتوم في الدرك الأسفل لجهنم، وإشترط «البابا» لتطهيره قيامه ببناء مجمع كنسي ضخم، وكانت بداية تغير موقف الكنيسة، أي البحث عن مخارج وليس حكم قطعي.

ما نعتقد انه صحيح، هو ان يخضع مفهوم الربا لدينا لنقاش هادئ، بين فريق من علماء الشريعة الإسلامية وفريق إقتصادي، وليأخذ هذا النقاش وقته، ودون ضجيج، فهدف الفريقين ليس إنتصار أحدهما على الآخر، وإنما توحيد قوى العقل لما هو في مصلحة الكويت التي سوف تواجه قنبلة موقوتة وضخمة في سوق العمل لديها.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر أكتوبر 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2020/2019، قد بلغت نحو 10.132 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 64.1% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/10/31، نحو 9.251 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 66.7% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.3% من جملة الإيرادات المحصلة. وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64.6 دولار أمريكي خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2019. وتم تحصيل ما قيمته نحو 881.603 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4.4%، علما بان معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيرا مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساسا على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الخمسة القادمة، مع إحتمال كبير لأن يتحول إلى عجز إن إستمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي، إضافة إلى إحتمال تكرار زيادة المصروفات الفعلية عن إعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

أرباح الشركات المدرجة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي اعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 164 شركة، أو نحو 93.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.635 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 4.4% مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 البالغة نحو 1.566 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 520.2 مليون دينار كويتي، مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 542 مليون دينار كويتي، نجدها قد انخفضت بنحو 4-%، واتخفضت أيضاً بنحو 9.3%- عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول البالغة نحو 573.2 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، زادت 5 قطاعات (من إجمالي 12 قطاع) من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الفترة ذاتها من العام السابق، بينما انخفضت أرباح 7 قطاعات أخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، أفضلها أداءً كان قطاع البنوك الذي زاد من أرباحه البالغة نحو 838.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 902.8 مليون دينار كويتي (البنك الأهلي الكويتي لم يعلن عن نتائجه المالية بعد)، تاليها قطاع الإتصالات الذي زاد أرباحه البالغة نحو 190.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 209.1 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع العقار بزيادة أرباحه من نحو 85.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 95.9 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت أرباح قطاع الصناعة من نحو 187.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 167.3 مليون دينار كويتي؛ وتفاصيل أداء القطاعات بلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 90 شركة مقارنة مع أدائها لنفس الفترة من عام 2018، من ضمنها زادت 63 شركة مستوى أرباحها وخفضت 27 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 54.9% من الشركات التي اعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 74 شركة تراجعا في مستوى أدائها، ضمنها 48 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 26 شركة من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحا بنحو 1.117 مليار دينار كويتي، أو نحو 68.3% من إجمالي الأرباح المطلقة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 302.2 مليون دينار كويتي، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 190.5 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثالثة بنحو 169.9 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 153 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 37.7 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 8.4 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «دانة الصفاة الغذائية» بنحو 5 مليون دينار كويتي.

جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية 10.132 مليارات دينار وفقاً لـ«المالية»

بنك الكويت الدولي يحقق 12.92 مليون دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام

نتائج بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 12.92 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 2.64 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 17% مقارنة بنحو 15.56 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، مسانداله ارتفاع جملة المخصصات بنحو 2.54 مليون دينار كويتي أو بنسبة 45.1%. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 244 الف دينار كويتي أو ما نسبته 1.1%، وصولا إلى نحو 22.18 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22.42 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 2.16 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.4%، وصولا إلى نحو 51.79 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 49.63 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 680 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 39.93 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 39.25 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضا، بند إيرادات استثمارات بنحو 1.14 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 3.06 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.92 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 2.41 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.9%، وصولا إلى نحو 29.62 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 27.21 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 2.54 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 41.5% كما أسلفنا، وصولا إلى نحو 8.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.14 مليون دينار كويتي. وحصيلة ما تقدم يفسر، انخفاض هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 24.9% بعد أن كان نحو 31.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا بلغ قدره 262.7 مليون دينار كويتي ونسبته 12.1%، ليصل إلى نحو 2.431 مليار دينار كويتي مقابل نحو 2.169 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 353.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 17% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغ نحو 2.078 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مديونو تمويل بنحو 142.4 مليون دينار كويتي أي نحو 8.9%، وصولا إلى نحو 1.748 مليار دينار كويتي (84.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.606 مليار دينار كويتي (83.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 13.3% او نحو 205.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.543 مليار دينار كويتي (74.3 %من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018، وبلغت نسبة إجمالي مديونو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.7% مقارنة بنحو 88.1%. وارتفع أيضا، بند النقد والارصدة لدى البنوك بنحو 95.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 229.9%، وصولا إلى نحو 137.2 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 41.6 مليون دينار كويتي (2.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 142.9%، اي نحو 80.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2018، حين بلغ نحو 56.5 مليون دينار كويتي (2.7% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 167.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.9%، لتصل إلى نحو 2.060 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 252.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 14%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغت نحو 1.807 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.7% مقارنة بنحو 87%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.2% مقارنة بنحو 7.8%، وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.7% مقارنة مع نحو 1%. وكذلك انخفض العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 16.3%، مقارنة بنحو 20%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 13.18 فلس مقارنة بنحو 15.94 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 15.4 ضعف مقارنة مع نحو 11.2 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنسبة 17.3%، مقابل ارتفاع سعر السهم السوقي بنسبة 13.9% عن مستواهما في نهاية سبتمبر 2018، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع 0.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 506.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.5 نقاط ونسبته 1.1% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعا بنحو 77.2 نقطة أي ما يعادل 18% عن إقفال نهاية عام 2018.

■ قضية الربا تحتاج نقاشاً هادئاً بين علماء الشريعة الإسلامية وفريق اقتصادي لتوحيد قوى العقل لما فيه مصلحة الكويت

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠١٤/١١/٢٠	يوم الخميس ٢٠١٩/١١/١٤	الفرق %	إقفل 2018	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	645.3	697.9	1.2	530.4	24.0
2	بنك الخليج	225.9	223.5	1.1	204.8	10.3
3	البنك التجاري الكويتي	521.2	516.0	1.0	516.0	1.0
4	البنك الأهلي الكويتي	189.9	189.2	0.4	193.1	(1.7)
5	بنك الكويت الدولي	288.3	288.3	0.0	275.1	4.8
6	البنك الأهلي المتحد	329.2	327.1	0.6	296.5	11.0
7	بنك برقان	338.0	334.7	1.0	284.8	18.7
8	بيت التمويل الكويتي	2,091.4	2,071.9	0.9	1,859.8	26.0
	القطاع البنكي	605.2	599.0	1.0	502.7	20.4
9	شركة الصناعات الوطنية	148.7	145.1	2.5	126.3	17.7
10	شركة الإستثمارات الوطنية الدولية	167.2	173.6	(3.7)	227.8	(26.6)
11	شركة الإستثمارات الوطنية	159.8	156.0	2.4	103.8	53.9
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	573.9	571.3	0.5	486.7	17.9
13	شركة أسمنت الكويت والاستثمار	42.5	43.7	(2.7)	45.4	(6.4)
	القطاع الاستثماري	217.4	215.6	0.8	187.1	16.2
14	شركة الكويت للتأمين	71.7	72.8	(1.5)	79.4	(9.7)
15	مجموعة الخليج للتأمين	365.0	350.7	4.1	373.3	(2.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.8	161.5	0.2	160.3	0.9
17	شركة وربة للتأمين	50.1	56.9	(12.0)	54.1	(7.4)
	قطاع التأمين	142.4	140.9	1.1	147.7	(3.6)
18	شركة عقارات الكويت	180.9	177.7	1.7	89.0	103.1
19	شركة العقارات المتحدة	122.4	124.4	(1.6)	122.4	0.0
20	الشركة الوطنية العقارية	227.5	222.0	2.5	229.5	(0.9)
21	شركة المباني العقارية	1,389.0	1,344.6	3.3	1,332.5	4.2
	القطاع العقاري	198.0	194.0	2.1	172.2	15.0
22	مجموعة الصناعات الوطنية (قابضة)	201.9	197.5	2.2	141.2	43.0
23	شركة أسمنت الكويت	570.8	561.8	2.5	571.8	(35.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	199.0	190.2	4.6	140.3	41.8
	القطاع الصناعي	185.4	180.8	2.5	177.5	4.5
25	شركة السيد الكويتية الوطنية	558.7	527.3	6.0	671.0	(16.7)
26	شركة الصيرفي للمخازن العمومية	3,828.8	3,808.3	0.5	3,579.3	7.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,043.7	1,021.9	2.1	662.9	57.4
28	شركة سوق الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.)	18.9	16.8	12.5	29.9	(36.8)
	القطاع الخدمي	1,334.5	1,315.3	1.5	1,085.3	23.0
29	شركة المخازن والصوامع الكويتية	141.7	141.7	0.0	156.7	(9.6)
30	شركة دانة الصفاة الغذائية	14.8	14.0	5.7	39.0	(62.1)
	القطاع الأغذية	449.6	449.5	0.0	456.1	(1.4)
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	216.6	231.2	(6.3)	362.0	(40.2)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	208.4	221.4	(6.8)	271.8	(24.6)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	498.1	515.0	(3.3)	489.3	1.8
	القطاعات غير الكويتية	184.8	190.1	(2.8)	215.0	(14.0)
	المؤشر العام	506.2	500.7	1.1	429.0	18.0

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال الأشهر التسع الأولى 2019 مع الأشهر التسع الأولى 2018

	القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة (المشتركة) - ألف دينار		التغير		نسبة من الإجمالي		الترتيب حسب ربحية القيمة
			الأشهر التسع الأولى 2019	الأشهر التسع الأولى 2018	ألف دينار كويتي	%	الأشهر التسع الأولى ٢٠١٩	الأشهر التسع الأولى ٢٠١٨	
1	القطاع المصرفي والمالي	9	8,403	11,370	2,966-	%26.1-	%0.5	%0.7	10
2	قطاع المواد الأساسية	2	3,336	3,163	827-	%10.2-	%0.3	%0.4	9
3	قطاع الصناعة	29	167,299	187,519	20,221-	%10.8-	%10.2	%12.0	11
4	قطاع سلع استهلاكية	5	4,250	5,083	830-	%16.3-	%0.3	%0.3	7
5	قطاع الرعاية الصحية	2	2,468	4,224	1,756-	%41.6-	%0.2	%0.3	9
6	القطاع خدمات استهلاكية	14	25,889	23,827	4,062	%18.6	%1.6	%1.4	4
7	قطاع الاتصالات	5	209,089	190,122	18,967	%10.0	%12.8	%12.1	2
8	القطاع البنكي	11	902,814	838,281	64,543	%7.7	%55.2	%53.5	1
9	قطاع التأمين	8	35,208	32,514	2,691	%8.3	%2.2	%2.1	5
10	القطاع العقار	36	95,956	85,297	10,659	%12.5	%5.9	%5.4	3
11	قطاع الخدمات المالية	48	178,314	182,884	4,570-	%2.5-	%10.9	%11.7	11
12	قطاع التكنولوجيا	1	225	870	645-	%74.2-	%0.01	%0.1	8
	إجمالي السوق	164	1,635,457	1,566,147	69,309	%4.4	%100	%100	

جدول بياني توضيحي